فهذه طريقة استحالة المعنى . وهو باب .

وأمّا صحّة قياس الفروع على فساد الأصول فكأن يقول لك قائل : لو كانت الناقة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل .

فجوابه أن تقول : عَلَفة . وذلك أن النون عين (والألف منقلبة عن واو والواو لام) القنو والقاف فاؤه . ولو كان القنو مشتقّا من لفظ الناقة لكان مثَاله لَفَع . فهذان أصلان فاسدان والقياس عليهما آوٍ بالفرعين إليهما .

وكذلك لو كانت الأُسْكُفّة مشتقّة من استكفّ الشيءُ - على ما قال وذهب إليه أحمد بن يحيى لكانت أُسْفعُلة - ولو كان استكفّ مشتقّا من الأسكفّة لكان على اللفظ : افتعلّ بتشديد اللام وعلى الأصل : افتعلل لأن أصله على الحقيقة : استكفف .

ومن ذلك (أن لو كان ماهان عربيّا) فكان من لفظ هوّم أو هيمّ لكان لعفان . (ولو كان من لفظ الوهم لكان لفعان) . ولو كان من لفظ هَمَى لكان : علفان . ولو وجد في الكلام تركيب (و م ه) فكان ماهان من لفظه لكان مثاله : عفلان . ولو كان في الكلام تركيب (م ن ه) فكان ماهان منه لكان : فالاعا . ولو كان فيه تركيب (ن م ه) (فكان منه) لكان : عالافا .

وذهب أبو عُبيدة في المندوحة إلى أنها من قولهم : انداح بطنه إذا اتَسع . وذلك خطأ فاحش . ولو كانت منه لكانت : مَنْفُعْلة . وقد ذكرنا ذلك في باب